اللوبي الفلسطيني الرجولي يدافع عن قمع النساء داخل المجتمع واللوبي الاسرائيلي يدافع عن القمع في المناطق

السياسيون الاسرائيليون يريدون تكريس الصراع وتعزيز اللوبي العسكري الفلسطيني من اجل إبعاد أي حل سياسي

■ لم يكن هناك موعد اسوأ من هذا الذي تم اختياره لنشر تقرير (هيومن رايتس ووتش) حول العنف ضد النساء في داخل المجتمع والأسرة الفلسطينية.

يوم السابع من تشرين الثاني (نوفمبر) حيث كانت قوات الجيش الاسرائيلي تنسحب من بيت حانون بعد هجمة دامت ستة ايام قُتل خلالها 53 فلسطينيا نصفهم من المدنيين غير المسلحين (27)، وبينهم عشرة اطفال ومتطوعون في طاقم اسعاف الهلال الاحمر، و200 جريح، 50 منهم من الاطفال و46 من النساء. ويضاف الى ذلك تدمير جديد للمنازل والبنى التحتية والكهرباء والمياه.

في عملية المنافسة على المربع الفلسطيني في وسائل الاعلام الاسرائيلية، يتضح ان تقريرا انتقاديا للمجتمع الفلسطيني ومؤسساته مثل تقرير (هيومن رايتس ووتش)، سيتغلب على الفرصة الصحافية السانحة لاستكمال التقرير المنقوص، من قبل ان تؤدي الاجتياحات العسكرية الى اخفائه عن الأنظار تماما. مثلما كان قد اختفى التلميذ رمزي الشرافي من جباليا (16 عاما) من وسائل الاعلام الاسرائيلية حيث أصابه صاروخ اسرائيلي في يوم الاثنين صباحا إبان توجهه الى مدرسته، وكما غابت عنها المعلمة المصابة بصورة بالغة والتلاميذ في صفوف الروضة الذين أصيبوا وصُدموا نفسيا من جراء سقوط ذلك الصاروخ. لهذا السبب بالضبط ليس هناك أي موعد ملائم أو غير ملائم لنشر تقرير المنظمة الامريكية لحقوق الانسان (هيومن رايتس ووتش) الذي يتناول ظاهرة ملاحقة النساء والفتيات في منازلهن، وفي عجز المؤسسة الرسمية عن وضع حد لهذه الملاحقات، خصوصا اذا كانت من قبل أبناء العائلة.

التقرير الامريكي يرتكز على عمل المنظمات الفلسطينية المستقلة والرسمية التي تقف على رأس الكفاح ضد هذا المرض الاجتماعي الرجولي المتمثل بملاحقة النساء وقمعهن. المنظمات النسوية الفلسطينية تعمل من اجل اقتلاع التسامح الاجتماعي والقانوني تجاه قتلة النساء من العائلة، من جذوره، والقضاء على الاعتقاد بأن ضرب النساء والبنات وسفاح القربى هي مسائل «عائلية داخلية». تقرير المنظمة وعمل تلك المؤسسات الفلسطينية خصوصا النسوية منها، يشير الى عدم وجود حدود عرقية أو سياسية أو جغرافية محددة لحقوق الانسان، وأنه لا توجد حدود لمن يطالبون بحمايتها.

اللوبي الرجولي ـ التقليدي في المجتمع الفلسطيني يُجند الاحتلال الاسرائيلي لمساعدته حتى يضع حدودا أمام البحث والنقاش الجماهيري والاخلاقي حتى يردع المنتقدين والمطالبين بالتغيير الاجتماعي. 12 امرأة فلسطينية (ثمانية في غزة واربعة في الضفة) قُتلن منذ بداية عام 2006 على يد أقاربهن دفاعا عن «شرف العائلة». الهجوم الاسرائيلي على الرجال الفلسطينيين مريح للوبي التقليدي لانه يتيح الحفاظ على سرية هذه المعطيات وتكريس الاعتقاد بأن المرأة هي ممتلكات للرجل في العائلة.

في نفس المقياس، من المريح لاسرائيل وأنصارها من مجموعات الضغط في الخارج أن يستغلوا المارد اللاساسي لمواصلة الاستخفاف بالقرارات الدولية (بصدد مسار الجدار الفاصل الالحاقي مثلا) والدوس على الاتفاقات الدولية (مثل التفرقة في الدخول الى البلاد بين الفلسطينيين واليهود من حملة الجنسيات الاجنبية)، ومن اجل القتل والتدمير في قطاع غزة وفي الضفة في هجمات شبه روتينية لا ترقى الى مستوى التطرق والذكر عندنا.

اغلبية الجمهور في اسرائيل تدافع عن نفسها من خلف حدود واضحة وجدار غير قابل للاختراق يميز بين حقوق اليهود وحقوق غيرهم من بني البشر. هذا الجدار الفاصل الذي يعطي قادة الجيش وأذرعهم في الحكومة حرية الحركة والتصرف، يغلق الباب أمام كل نقاش اخلاقي جماهيري وأمام كل تساؤلات براغماتية ـ سياسية ايضا.

نحن نسمع منذ ست سنوات أن هجمات الجيش الاسرائيلي قد حققت انجازات هامة في ضرب البنى التحتية وقتل واعتقال المخربين وضبط مخازن السلاح. في البداية كانت الانجازات المتحققة ضد راشقي الحجارة، ومن ثم ضد قاذفي القنابل الحارقة والمسلحين الذين يطلقون النار على الطرقات في الضفة. وبعدها أصبحت ضد العمليات الانتحارية. في البداية كشفوا النقاب عن بنادق محلية الصنع، ومن ثم بنادق عادية أخذت في الازدياد. كلما ضبطوا هذه الاسلحة، ازداد عددها.

في غزة، قبل صواريخ القسام، كانت الانجازات المتحققة ضد المتسللين الى المستوطنات وواضعي العبوات الناسفة تحت دواليب الدبابات. والآن، بعد 3 ـ 4 سنوات أصبحت الانجازات دائما ضد مطلقي الصواريخ. ذات مرة كان مدى هذه الصواريخ قصير وبعيد عن الاحتراف، والآن، يقول الخبراء، أصبح هذا المدى يزداد، وجيشنا يواصل حصاد انجازاته ويهدد بهجمات اخرى، بينما تتعزز قوة حماس في غزة، ذلك لان مسلحيها هم الذين خرجوا لشن معارك خاسرة سلفا ـ أبطال في نظرهم ـ في مواجهة القوة الاسرائيلية الهائلة التي اجتاحت بيت حانون.

هل يُعقل أن لا يكون الجيش وقادته السياسيون غير قادرين على رؤية هذه المعادلة المثيرة للفزع بين تعاظم القمع الاسرائيلي وبين تواصل التسلح الفلسطيني؟ بين القمع العسكري وبين الدعم الفلسطيني للتسلح ـ مهما كان متخلفا وقليلا بالمقارنة مع القوة الاسرائيلية؟ أم أن هذا ما تريده حكومة اسرائيل بالضبط ـ مع أو من دون ليبرمان ـ أي تكريس الصراع وتعزيز اللوبي العسكري الفلسطيني من اجل إبعاد أي حل سياسي؟.

عميرة هاس
مراسلة الشؤون الفلسطينية
(هآرتس) 2006/11/8

فلسطينيون يتظاهرون في مدينة بيت لحم احتجاجا على مجزرة بيت حانون

اولمرت يفرط بمصالح الدولة من خلال عدم استغلال فرصة التسوية مع سورية والفلسطينيين

■ كيف يمكن التعامل مع تقدير رئيس هيئة الاركان بأن سورية وحزب الله قد يشرعان في الحرب في الصيف القادم؟ كيف يمكن معالجة امكانية أن تكون لدينا حتى ذلك الحين انتفاضة في المناطق وربما عملية جديدة أو اثنان في غزة بشتى الأسماء المفتخرة؟ الطريقة الاولى معروفة جيدا. القول ان هذه الجماعة في الطرف الآخر تبرهن على عدم امكانية التفاوض معهم. هم لا يفهمون إلا لغة الحروب. الطريق الآخر غاب منذ أن تفاوضنا وتصافحنا مع من شبهته الحكومات، قبل رابين وبعده، بهتلر.

عندما اقترح الرئيس السوري التفاوض حول التسوية في الآونة الأخيرة، قال رئيس الوزراء ان الجولان سيبقى بيد اسرائيل الى الأبد. تقدير الجيش نابع من البديل الذي تحدث عنه بشار الأسد اذا لم تحدث اتصالات حول التسوية. ضبطناه من لسانه. نحن جيدون في هذا التمسك بالتصريحات التهديدية من الجانب الآخر. كل الحكومات امتازت بتهديداتها الخاصة بها. رابين ايضا عرف كيف يتفوه بالتهديدات، ولكنه سار في طريق المفاوضات عندما سنحت الفرصة والظروف، بل والزمن، بذلك.

اليمين حقق منذ ذلك الحين نجاحا لا بأس به في تشويه اتفاقات اوسلو. هذا على ما يبدو انجازه السياسي الأساسي الذي أدى الى عرقلة كل تسوية ممكنة ـ خصوصا اذا جاء الفلسطينيون والسوريون راكعين على أرجلهم. عملية اوسلو جرت في الماضي الذي يبدو بعيدا جدا. ومع ذلك، ما زالت في نظر غسلة الأدمغة ومن غُسلت أدمغتهم برهانا أعلى على اضطرار اسرائيل للرد بالسيوف. هذه احدى الاكاذيب القومية الضارة، ولذلك تعتبر اسوأ الاكاذيب التي تُحاك في ديارنا.

حكومات شمير ونتنياهو وشارون واولمرت لم تنوِ للحظة التحدث مع الفلسطينيين. حالة اهود باراك في كامب ديفيد 2000 بقيت مسألة خلافية وغرقت في شعارات يمينية سطحية. بسبب رغبته في العودة الى القيادة تحت شعار أكثر تشددا وحزما، أسهم باراك كثيرا في غسيل الأدمغة الوطني. شعاره «ليس هناك من نتفاوض معه». ومنذئذ لم تجرِ أي محاولة للتفاوض مع الحكم الفلسطيني، حتى بعد ان احتضر زعيمه في مخبئه محاصرا وجاءت مكانه شخصية أكثر اعتدالا.

رغم ان اسرائيل قد استنفدت كامل قوتها العسكرية في لبنان والمناطق، إلا أنها تمر الآن في اسوأ عهودها وأكثرها ترديا. هي جربت كل شيء باستثناء أمر واحد. خلال السنوات الست الماضية المتقلبة جدا في هذه المنطقة، والتي صبت ضد مصلحتها بالأساس، لم تقم قياداتها المتبدلة بمحاولة، ولو ضعيفة، لجس نبض امكانية التفاوض. التفاوض؟ من نتنياهو حتى اولمرت جربوا كل شيء في خضم الحرب ضد الارهاب لتشويش حياة سكان المناطق ومصادر رزقهم وبنيتهم التحتية. وعندما اقترح رئيس حكومة حماس هدنة طويلة، استخفت القدس بمبادرته، وكأن الواجب لا يحتم عليها أن تتأكد من احتمالات نجاح التسوية الانتقالية لوقف سفك الدماء.

على اولمرت أن لا يبلبل عقولنا بحججه وخرافاته. هو ليس مستعدا أو جاهزا لازالة المستوطنات والنزول عن هضبة الجولان. لديه ما يكفيه من المشاكل من دون أن يدس رأسه في فم احزاب اليمين الرفضوية. لذلك قام بتلقف ليبرمان، ولذلك ايضا لن يقوم بالتحقق الجدي بوساطة امريكية وغربية مما يمكنه أن يفعله من اجل المصلحة الاسرائيلية عندما تتناقض مع مصالحه السياسية الشخصية.

يجب أن تتوقف هذه الفضيحة القومية. هي ليست مجرد شبهات بالفساد هنا وهناك. هي اهمال وتفريط واسع النطاق بمصالح الدولة. حكومة اولمرت تلقت عرضا من دمشق، وعليها أن تتفضل وتتكرم بجس النبض والتحقق منها. هناك تصدعات في المواقف الفلسطينية؟ على حكومة اولمرت في هذه الحالة أن لا تعمل على توسيعها من خلال اقتراح نزيه مع رأس منفتح وجرأة وحشد الغرب بدلا من العمل على التحريض ضد الحكومة الفلسطينية المنتخبة.

ليس لاولمرت أي رصيد يمكنه التحدث عنه لانه لم يحاول التحقق من العملية كما يجب رغم أهميتها القصوى للصالح الوطني العام جدا. واذا كان يجد صعوبة في معرفة السبيل الى ذلك، عليه أن يعيد المفاتيح الى أصحابها. رئيس الحكومة لا يفكر بذلك بتاتا، ويجبرنا من خلال ذلك على توجيه تهمة خيانة أمانة المسؤولية والتفريط بمصالحها من اجل مصلحته الشخصية.

جدعون سامت
كاتب دائم في الصحيفة
(هآرتس) 2006/11/8

عملية القطاع دون هدف ومن دون خطة سياسية واضحة

اولمرت وبيرتس وحلوتس قادوا الدولة الى حرب فاشلة ويكررون ذلك في غزة اليوم

■ حرب الايام الستة التي خاضها الجيش الاسرائيلي في بيت حانون انتهت أمس بصورة رسمية تاركة وراءها 53 قتيلا فلسطينيا ومئات الجرحى ومقتل جندي اسرائيلي وجرح آخر بصورة بالغة وثالث بجراح طفيفة. بعد ثلاثة اشهر من اعلان قيادة الدولة عن انتصارها في حرب لبنان، ها هي تقوم الآن بالاعلان عن تحقيق أهدافها في قطاع غزة ايضا. ولم يتبق أمام مواطني دولة اسرائيل إلا أن يقبلوا اقوالهم هذه.

ايهود اولمرت وعمير بيرتس ودان حلوتس قادوا اسرائيل الى حرب لبنان الثانية. خلاصة الامر أن نتائج هذه الحرب مدار انقسام، والمبادرون اليها اعترفوا هم ايضا باخفاقاتهم وتوقعاتهم المتبددة. مع ذلك بقي الثلاثة في مناصبهم، وهم الذين يقودون العمليات العسكرية في غزة الآن ويبشرون بنجاحاتها. السلوك في الحالتين متشابه: في لبنان تموز (يوليو) ـ آب (اغسطس) وفي غزة تشرين الثاني (نوفمبر) لم تتحقق أهداف واضحة يمكن قياس نتائج العملية بناء عليها. في غزة وفي لبنان لم يتم إشراك الجمهور في القرارات، ولم يعلم بأمر العمليتين إلا في وقت لاحق ومتأخر. كما ان العمليات العسكرية على الجبهتين لم تكن مترافقة مع خطة سياسية عليا ورئيسية.

من الأفضل ان لا ننسى: قيادة الدولة رفضت اعطاء صلاحية التحقيق في أدائها خلال حرب لبنان الى لجنة تحقيق رسمية. كما ان التحقيقات الميدانية حول العمليات لم تنته بعد ولم يتم إدخال الاصلاحات المطلوبة في آلية صنع القرارات. الى جانب ذلك لم يتم استبدال أحد من المسؤولين عن المناصب العليا (باستثناء الجنرال اودي آدم)، والآن قام نفس هؤلاء المسؤولين ـ عسكريا ومدنيا ـ بقيادة الدولة والجيش في هذا الاسبوع الى عمق بيت حانون. فهل تصرفوا بصورة صحيحة؟ هل أدى سفك الدماء الى تحقيق انجازات عسكرية أو سياسية؟ الثقة بهم تلاشت في لبنان، هذا اذا لم تتعمق منذئذ.

مثلما واصلت الصواريخ سقوطها على شمال الدولة حتى لحظة الاعلان عن وقف اطلاق النار في آب (اغسطس)، ها هي صواريخ القسام تواصل هز سدروت ومحيطها ايضا ابان انسحاب الجيش الاسرائيلي من غزة. فهل أدت عملية بيت حانون والعمليات المستمرة بالأمس الى اضعاف العزيمة القتالية عند فصائل المقاومة الفلسطينية؟ وهل أدت الى زيادة احتمالات اطلاق سراح جلعاد شليط؟ وهل زادت من أمن سكان سدروت وجلبت لهم الهدوء المنشود؟ وهل ستتغير أنماط المواجهة بيننا وبين الفلسطينيين من الآن فصاعدا؟.

ايضا عندما نقبل الافتراض بأن العملية العسكرية الواسعة في القطاع ضرورية في اطار الادارة الجارية للصراع، وحتى عندما نتبنى الادعاء بأن استخدام القوة الشديدة ضروري بين الحين والآخر من اجل الرد على التصعيد الفلسطيني ـ يسود الشك بأن عمليات الجيش صحيحة. وعندما نتذكر أنه قد تم في لبنان استخدام قوة هائلة المقاييس مؤدية الى القضاء على مخزون ضروري وثمين، فليست هناك ثقة بأن نهج العمل في غزة لا يرتكز على سلوك مسرف مشابه. عندما تتكشف لنا في وقت لاحق القرارات الميدانية الانقسامية المتخذة في حرب لبنان، والتي زهقت الأرواح، لا تتبقى لدينا ثقة كافية برجاحة عقل القادة السياسيين، المسؤولين عن الجيش، في مواجهة الفلسطينيين. وفوق كل ذلك، ليس هناك مسار واضح. الجمهور لا يعرف الى أين تقودنا هذه الحكومة وهيئة اركانها. ايهود اولمرت تمتم بأنه غير ملزم بطرح أجندة في كل يوم، وهو يقوم بتجسيد اعتقاده هذا حتى حدود السخافة واللامنطق: بعد حرب لبنان شطب خطة الانطواء من جدول اعماله، ومرت ثلاثة اشهر من دون ان يطرح بديلا لها. ليس ذلك فقط، وانما هو لا يطالب الجمهور بمساندة قراراته لشن عمليات عسكرية يترتب عليها سقوط الأرواح خلال توهانه في الفضاء السياسي الذي تسبب فيه. هذا توقع مبالغ فيه: اولمرت أعد لنفسه حكومة موسعة، ولكن السؤال المطروح هو لماذا؟ عدم الثقة العميق نحو ليس نابعا فقط من الفساد المنسوب اليه، وانما ايضا من الشعور بأنه لا يعرف الى أين يقود الدولة.

عوزي بنزيمان
كاتب رئيسي في الصحيفة
(هآرتس) 2006/11/8

التحديات الاستراتيجية التي تقف اسرائيل حيالها معقدة وتحتاج الى زعيم قوي

■ لا شك اليوم في حجم الضرر الذي لحق باسرائيل بتعيين عمير بيرتس، الرجل الذي تعوزه كل تجربة أمنية وسياسية، وزيرا للدفاع: دوره في حرب لبنان يعمق فقط هذا الوعي. والمشادات التي بادر اليها بشأن جولة التعيينات الاخيرة في هيئة الاركان تدل فقط على شخصية الرجل: متفرغ حزبي كل قوته، في الخلطات الشخصية وفي صراعات القوى على التعيينات، الوظائف وتنمية «رجال سلامتنا» ـ كل هذا الى جانب الخطاب المبسط المتزلف للجمهور.

شيء مشابه يحصل الان مع تعيين افيغدور ليبرمان كوزير مسؤول عن التهديدات الاستراتيجية. ومع ان ليبرمان يختلف عن عمير بيرتس في كثير من الجوانب ـ ولكن مثله تماما، لا توجد لديه اي تجربة في المواضيع الامنية او الاستراتيجية. وقد اقتنى مكانته الجماهيرية اساسا بفضل تصريحاته النزاعة الى القوة والحماسة ـ ولكن بين هذه والسياسة لا صلة أبدا.

لنتجاهل للحظة الجانب الاخلاقي لتصريحاته والضرر التي الحقتها حتى الان بصورة دولة اسرائيل. فالتقاليد النزاعة الى القوة التي جاء منها، لا توجد لمثل هذه الاقوال معان. ولكن مؤخرا اقترح ليبرمان اقتراحا ملموسا بالنسبة لقطاع غزة، والطريقة التي ينبغي لاسرائيل أن تعالج بها هذا التحدي، والذي هو ـ بكل الاراء ـ صعب ومركب.

اقتراح ليبرمان كان بأن على اسرائيل أن تأخذ نموذجا لها الطريقة التي عالجت فيها روسيا التمرد في الشيشان. ومرة أخرى، فلنتجاهل الجانب الاخلاقي ولنتعاط فقط مع جانب الواقعية السياسية.

أولا، روسيا هي قوة عظمى، مع أن قوتها ليست كقوة الاتحاد السوفييتي سابقا، الا أنها قوة عظمى عالمية. وما يمكن لقوة عظمى عالمية أن تسمح لنفسها، دولة كاسرائيل ـ مع كل قوتها النسبية في المنطقة ـ لا يمكنها ذلك. وحتى اوروبا التي لا ترتاح أبدا للسياسة الفظة لروسيا في الشيشان، لطفت مؤخرا انتقادها على بوتين في ضوء تعلقها المتزايد بروسيا بالنسبة للتزود بالطاقة. حرية العمل لقوة عظمى بالنسبة لروسيا ليست في متناول يد اسرائيل.

ثانيا، الشيشان توجد في النطاق السيادي لروسيا، ولا احد في نهاية المطاف يحتج على ذلك، بمن فيهم اولئك الذين ينتقدون طريقة معالجة موسكو للتمرد الشيشاني، والذين يعتقدون بأن للشعب الشيشاني الحق في تقرير مصيره. ليس هذا هو الوضع في غزة: غزة والضفة ليستا في النطاق السيادي لاسرائيل ـ وهذا ليس فقط موقف الاسرة الدولية والقضاء الدولي، بل ايضا موقف اسرائيل. اما الشيشان فهي موضوع روسي داخلي ـ فيما أن غزة هي مسألة للساحة الدولية.

من لا يفهم هذه الفروق، يعاني معاناة جدية للغاية في فهم الواقع. وأخيرا ـ روسيا أيضا لا تنجح، رغم سنوات من الحرب الفظة والدمار المادي شبه المطلق لغروزني، عاصمة الشيشان، في قمع الثورة. التمرد والقتل المتبادل متواصلان. والشيشان ليست بالضبط قصة نجاح روسية.

التحديات الاستراتيجية التي تقف حيالها اسرائيل بالفعل مركبة. وهي لا تحتاج الى عمير بيرتس ثانٍ يحل المشاكل بهراء اللسان.

شلومو افنيري
خبير في العلوم السياسية
(يديعوت احرونوت) 2006/11/8

40 شكوى قدمت في السنة الاخيرة فقط.. والجهاز يبحث بها

«الشاباك» يعود الى اساليب التعذيب المنوعة رغم قرار محكمة العدل العليا

■ بعد سبع سنين من قرار محكمة العدل العليا المعارض للتعذيب في تحقيقات «الشاباك»، يبدو أن جهاز الأمن «يزحف» عائدا الى الطرق القديمة بل يستعمل طرقا جديدة: ابتداء من المحققين الذين يُبقون المعتقلين معلقين في الهواء بواسطة قيود في اليدين وفي الرجلين وانتهاء بنتف اللحى وإدخال اشياء في فتحة الشرج، هذا ما يزعمونه في «اللجنة العامة ضد التعذيب»، اعتمادا على نحو من 40 شكوى قدمها مُحقق معهم في السنة الأخيرة فقط. ان من يفحص الشكاوى أحد أفراد «الشاباك»، يخضع للنيابة العامة. لم يوجد في أي واحدة من الحالات التي فحصها سبب لبدء تحقيق جنائي مع المحققين. جاء عن «الشاباك» ردا على ذلك ان «تحقيقات الارهاب تتم وفق قرار محكمة العدل العليا، مع الخضوع لقيود القانون وبرقابة واشراف وثيقين لوزارة العدل والمحاكم».

احدى حالات التعذيب «الطرية» هي قصة مصطفى أبو معمر. في تموز (يوليو) من هذا العام، قبل 24 ساعة من العملية التي اختطف فيها الجندي شليط، داهم الجيش الاسرائيلي بيت أبو معمر، وهو من سكان رفح. اعتقله جنود وحدة خاصة، واعتقلوا أخاه بموازاة ذلك في بيتيهما. بعد ذلك ببضعة اسابيع قص أبو معمر على المحامي من اللجنة ضد التعذيب قائلا: «بعد ذلك بيوم أو يومين ـ علمت أنه في صباح ذلك اليوم اختطف الجندي، على نحو عرضي ـ جاء (الى المعتقل) المحققون الثلاثة في السادسة صباحا (بعد نحو ساعة من الاختطاف، الكاتب). لم يسألوني شيئا، وانقضوا علي بالضرب، في الوقت الذي خنقني فيه المحقق «موتي» الى حد أنني شعرت بأنني أوشك على الموت. أمسك به الآخرون وأخرجوه بالقوة».

بعد ذلك انتقل المحققون الى «تدريب رياضة»، كما يسميه أبو معمر، «اضطروني الى ان ألصق رجلي الى أرجل الكرسي، ومتكأ الظهر الى يميني، ولم يكن وراء ظهري أي متكأ، ثم دفعوا ظهري الى الوراء وطلبوا مني ان «أجري الرياضة». أفضى ذلك الى تقلص عضلات البطن، والى ألم لا يحتمل».

سألني المحققون عن أنفاق حسب لائحة الاتهام واعترافه في حفرها. «في اثناء ذلك شتموني وشتموا أبي وأمي وهددوا أنني اذا لم أتعاون فسيهدمون البيت، وقالوا لي ايضا انهم اعتقلوا أخي وانهم يعذبونه». بعد ذلك طلب اليه المحققون ان يقف على أطراف الاصابع «ان أعوج رجلي وأن أُنزل الى الأسفل القسم الأسفل من جسمي.. هذا وقوف صعب جدا يسبب آلاما قوية. اضطرني المحققون الى ان أقف هكذا ساعات بعد ساعات وفي كل مرة كنت أُنزل فيها أخمص قدمي كله الى البلاط، أو أتحرك ـ تلقيت ضربات»، كتب أبو معمر في التصريح الذي سلمه الى اللجنة.

في حالة أبو معمر قد يستطيع «الشاباك» ان يدعي وجود حالة واضحة من «قنبلة موقوتة»، لانه على حسب لائحة الاتهام، كان له نصيب (ضئيل) في التخطيط للاختطاف وبفضل التحقيق معه ربما كان يمكن تحديد مكان شليط. وذلك رغم ان التعذيبات، كما يقول، بدأت قبل الاختطاف واستمرت بعد أن اتضح أنه لم يكن يملك علما عن مكان وجود الجندي.

يُحقق مع نفسه ويُجيز

في تقدير المحامية ليئا تسيمل، التي تمثل من سائر من تمثلهم أبو معمر ايضا، في نحو 20 في المئة من تحقيقات «الشاباك» يستعمل المحققون التعذيب. أما الباقون فيُحقق معهم بطرق أكثر احكاما، بمساعدة مُغرين بالكلام، واغراءات وتهديدات.

في السنة الأخيرة فقط أُرسل من اللجنة ومن منظمات حقوق انسان مختلفة الى المستشار القضائي للحكومة، ميني مزوز، نحو 40 شكوى على تعذيبات شديدة. تذكر مديرة الجمعية ضد التعذيب، حنا فريدمان، أنهم يحرصون جدا على صدق الشكاوى. لم يجد المستشار القضائي للحكومة في أي واحدة من الشكاوى سببا لبدء تحقيق مع المحققين.

اجراء علاج الشكاوى ثابت. تُنقل الشكوى من المستشار الى المسؤول عن فحص شكاوى المُحقق معهم، الذي هو عامل من عمال «الشاباك» يخضع للنيابة العامة للدولة. بعد وقت ما تُتلقى رسالة فحواها أن المسؤول فحص الشكوى والتقى المُحقق معه والمحققين. حين ذاك تُتلقى اجابتان ممكنتان ـ الاولى هي ان الفحص أظهر أنه لا توجد حقيقة في الحقائق.

والاجابة الثانية تسوغ الاعمال بالجملة الثابتة الآتية: «أظهر الفحص عن الامور ان السيد (..) اعتقل للتحقيق معه من اجل ارتياب شديد فيه، قام على معلومات موثوق بها، ظهر منها أنه كان في ظاهر الامر مشاركا أو ساعد في تنفيذ اعمال ارهاب شديدة كانت قد تتم في زمن قريب جدا وكانت تستطيع أن تضر أو تعرض حياة الناس للخطر». أي أنه «قنبلة موقوتة».

يزعم نشطاء اللجنة أنه كالشرطة ـ يجب على «الشاباك» ان ينقل التحقيق في الشكاوى الى قسم التحقيق مع أفراد الشرطة. بل انهم يزنون في اللجنة التوجه في الموضوع الى محكمة العدل العليا. يُجيزون في «الشاباك» انه في السنة ونصف السنة الأخيرة لم يفتتح تحقيق جنائي مع محقق «شاباك»، لكنهم يقولون انه في بعض الحالات، على اثر فحص المسؤول عن فحص شكاوى المُحقق معهم، اتخذت خطوات مهمة مع عدد من المحققين.

ويتحدث المُحقق معهم في الشكاوى عن وثيقة يظهرها المحققون يُذكر فيها امكانية اجراء «تحقيق عسكري» معهم، تبدأ بعده سلسلة التعذيبات. تظهر في الشكاوى أوصاف لمختلف التعذيبات. أكثرها انتشارا أوضاع الجلوس المؤلمة المعروفة باسم ـ «الموزة»، و«نصف الموزة» و«الضفدع»، وينتشر كذلك التقييد المؤلم، ومنع النوم، والأرجحات، والضربات والصفع.

يذكر المُحقق معهم ايضا طرق تحقيق جديدة وأصلية. تحدث محمد بريجية، من سكان قرية معسرة، الذي اعتقل في تموز (يوليو) الأخير، عن وضع جديد يسمى «الجسر المعلق». على حسب تصريحه، أمسك به المحققون الثلاثة بواسطة قيود، وهو معلق في الهواء ووجهه الى الارض. كان هذا كما يقول أصعب تعذيب وجد بعده دما في البول.

تحدث مُحقق معه آخر، هو عاصم راشد من طولكرم، الى محاميه عن أن محقق «الشاباك» نتف لحيته. وتحدث عارف طبجنة من نابلس عن ان محققيه علقوه لمدة نصف ساعة من رجليه في السقف، ورأسه الى الأسفل: «مع هذا الوضع ابتدأ محققوه في ضرب خصيتيه بأيديهم وبواسطة عصا مغطاة بالقماش»، كتبت المحامية سماح الخطيب أيوب من اللجنة الى مزوز. أشد شكوى، تصف تنكيلا جنسيا بمعتقل، أُرسلت في نهاية آب (اغسطس) من هذا العام. تحدث المعتقل، واسمه محفوظ في هيئة التحرير، الى محاميه عن أن محققا يسمى «الكابتن دانييل» هدده بالكلمات: «يبدو أنك من طراز سيتكلم اذا فحشوا به فقط!» وسأله هل جرب مرة «جماع الرجال». بعد أن رد بالنفي، وهو مقيد، جرده المحقق من سرواله وأدخل في فتحة شرجه اشياء.

جاء عن «الشاباك» انه «يجب الأسف لان اللجنة ضد التعذيب لا تفوت أية فرصة للعيب على محققي جهاز الأمن العام، الذين يقضون اياما وليالي لاحباط الارهاب وانقاذ حياة الناس، بمزاعم أكثرها لا أساس له. كل شكوى توجه في قضية تتصل بتحقيقات الارهاب تُفحص ويتم التحقق منها عميقا في رقابة النيابة العامة للدولة.

جاء عن مكتب المستشار القضائي للحكومة ما يلي: «يتم فحص جميع الشكاوى فحصا أساسيا جدا من قبل المسؤول عن فحص شكاوى المُحقق معهم وتُنقل، لتفحصها فحصا عميقا نائبة عامة رفيعة تعمل مسؤولة عن المسؤول عن فحص شكاوى المُحقق معهم في النيابة العامة للدولة. يوجد جزء من الشكاوى بلا أي أساس، وجزء يتناول أحداثا تقف تحت الدفاع الضروري. وتوجد حالات تفضي فيها التحقيقات الى تقويم اجراءات أو الى تغييرات. في حالات قليلة، وجد فيها أنه كان هناك تجاوز للاجراءات، يتم اتخاذ قرار بفتح اجراء تأديبي أو جنائي».

نير حسون
كاتب في الصحيفة
(هآرتس) 2006/11/8

ضعف القيادة وبيرتس يقتضيان عودة باراك الى الحكومة والى رئاسة حزب العمل

■ بعد ان عذبت في الاسبوع الماضي ها هنا اوفير بينيس، لانه يستعجل رئاسة حزب العمل والحكومة، قال لي بعضهم: «ماذا تريد منه؟ أنظر حوله في حزب العمل ولن تجد أي زعيم أهل». قلت: ايهود باراك. وأوشك الرجل أن يُغمى عليه. «هل جُنِنْت»، قال.

ربما جُنِنْت، لكنني لست الوحيد. في الحقيقة ان باراك ما يزال من جهة مُقصى ومنفيا عن السلطة في عيون كثيرين، بعد زمن طويل جدا من استقالته على الرغم منه، بل انهم يكرهونه كراهية غير مفهومة، الى حد أنه في استطلاع حوار الذي نشر في يوم الجمعة في صحيفة «هآرتس»، يؤيد 27 في المئة من الجمهور فقط ضمه الى الحكومة ويعارضه 60 في المئة. ولكن من جهة اخرى، في ذلك الاستطلاع نفسه، قام مع عامي ايلون واوفير بينيس، في المكان الاول كأفضل مرشح لرئاسة العمل ـ 18 في المئة لكل واحد منهم ـ وكان هذا وضعا خياليا الى ما قبل اسابيع قليلة.

يجب أن نتذكر، ان عينة المستطلعين هي سائر الجمهور، أما زعيم العمل فسيختاره اعضاء الحزب فقط. لكن ما يحدث اليوم حول باراك داخل الحزب، يؤيد خاصة نتائج الاستطلاع. كان مُقصى ومعزولا ايضا في العمل في السنين الأخيرة، اذا استثنينا مخلصين قليلين، مثل الوزير شالوم سمحون، حلموا بعودته من رحلاته العملية في أرجاء العالم ـ وهي التي لم تُضف اليه شعبية ـ الى قلب العمل السياسي. لقد أراد العودة، لكن قدومه القليل الى ساحة الحزب، مثل عرض اختطاف السماعة من يد موشيه شاحل في جلسة المركز، ومحاولة المنافسة على القيادة قبل سنة، انتهت الى فشل.

تغير كل شيء الآن. وكأن باراك بُعث حيا في حزبه. يمضي نشطاء الحزب، واعضاء الكنيست ووزراء في العمل، كأولئك الذين كانوا خصومه الألداء ايضا، الى بابه، ويلقونه، ويتصالحون، ويتحدثون عن عودته الى الحكومة، ويحاولون اقناع بيرتس بتعيينه محل بينيس. اهود آخر، رئيس الحكومة، ينتظره هناك. يريده كسلطة أمنية، «ليكون كما كان اسحق رابين بالنسبة الى اسحق شامير»، كما عرّفت ذلك سيما كدمون في «يديعوت احرونوت».

توجد بين الاثنين علاقات قريبة. يستشير اولمرت باراك. لو كان يستطيع، لكان ضمه الى الحكومة على حساب كديما، بل كان يربح من ذلك انشقاقا في العمل وتعزيزا لحزبه. وبعد كل ذلك، يوجد مكان للتفكير هل التآلف بينهما ـ وكلاهما ذو أنا كبيرة وكلاهما متسلط ـ سيواصل البقاء ايضا عندما يجلس باراك المتغلب ذو السلطة، الذي لا يخفي نيته أن يكون رئيس الحكومة في القريب، في الحكومة تحت سلطة اولمرت.

على أية حال، عندما دهشت هذا الاسبوع، على مسمع مسؤول رفيع في العمل، لا ينافس على القيادة، لموجة الحب هذه نحو من أحبوا كرهه جدا، سمعت جملة تشبه تلك التي سمعتها في الاسبوع الماضي عن بينيس: «أنظر حولك لترى أنه مع كل نقائصه الشخصية، يلائم أكثر من جميع معرضنا الرفيع، وفي ضمنه الرئيس الحالي، لقيادتنا في هذه الساعة الشديدة». أنا أوافق.

ما الذي يمد هذا التحول بالقياس الى باراك، الذي ما يزال من غير الواضح هل سيقوده الى الحكومة والى رئاسة العمل؟ التأليف بين عدة عوامل: فشل بيرتس واستخذاؤه كزعيم الحزب وكوزير الدفاع، وكثرة المرشحين للحلول محله، الذين لا يصل أحد منهم الى مستوى باراك في تجربته وقدراته (عامي ايلون قريب)، والحرب الأخيرة مع اخفاقاتها، التي أظهرت زعامة وطنية، وسياسية وعسكرية ضعيفة، يخيفنا أن نفكر بأننا سنضطر تحت قيادتها الى الخروج للحرب القادمة، الأكبر، التي تنتظرنا كما يبدو في وقت غير بعيد. كل اولئك يغطي وينُسي النقائص في شخصية باراك وطابعه، واخفاقاته كرئيس حكومة التي نبعت منها.

كل ما قيل، يعفينا من الاكثار في الكلام عن سبب تخوف عمير بيرتس من باراك وعدم رغبته في ضمه الى الحكومة. لماذا يعيد الى مركز المنصة خصمه ـ كارهه الأكبر، ولماذا يؤيد من قد يُبعده عن القيادة في الانتخابات القادمة في العمل؟ والى ذلك، عندما يقول رئيس الحكومة، لا على نحو معلن لا سمح الله، أنه بحاجة الى باراك في حكومته لتكون هناك سلطة أمنية، فان هذا تعبير عن عدم الثقة لا يوجد أبرز منه بوزير دفاعه، يفرض عليه حصارا وثيقا في أدائه عمله: فعن يمينه ليبرمان، وعن يساره موفاز، ومن ورائه ديختر والآن اذا تحقق «التهديد» فسيكون باراك من أمامه.

لكننا لا نشغل أنفسنا هنا بما هو الحسن لبيرتس، بل بما هو حسن لدولة اسرائيل ولأمنها. والأفضل لها أن يكون باراك في الحكومة في هذا الزمن المصي